الأنباء
الخميس 3 مارس 2016

حمد الهرشاني

علي الخميس

د.محمد الحويلة

د.عبدالرحمن الجيران

العبدالله: 7000 حالة علاج بالخارج العام الماضي وقرار الحكومة حدد آلية الإيفاد و تخفيض المخصصات جاء من منطلق سياسة الدولة في الترشيد

الشيخ خالد الجراح يتحدث بحضور د.علي العمير وعبدالله التميمي والشيخ محمد العبدالله

الشيخ محمد العبدالله يتحدث أثناء الجلسة

أنس الصالح ود.يوسف العلي وم.أحمد الجسار

تتمة المنشور ص42

إلى 75 دينارا وألغوا مخصصات المرافق، هذا يعني ضمنيا عدم الثقة باللجان التخصصية في الصحة وعدم الثقة بوزير الصحة.

الهدر كان في القرارات عندما تغيرت فلسفة اللجنة العليا للعلاج بالخارج التي كان اختصاصها مراقبة اللجان التخصصية.

تقرير ديوان المحاسبة يقول إن هناك تأشيرات بالآلاف للوزير والوكيل باستثناء حالات لا تستحق وهذا الشيء أشار إليه الشيخ محمد العبدالله قبل قليل وقال 7000 حالة العام الماضي.

وتم الالتفاف على اللجان التخصصية وعلى المستحق إذا كان هناك مستحق نعطيه 300 دينار بدلا من 75 دينارا ولكن هناك لعبا في الحالات المستحقة وغير المستحقة.

اذا الوزير قال في الاستجواب ان الخدمات تطورت وبناء عليه يفترض ان تقل الحالات المرضية في الخارج، وقال الوزير ان شركة السفير وفرت على الدولة الكثير وجدد الوزير معها العقد لمدة سنتين مع العلم ان باقي في العقد 6 اشهر.

المواجهة لم تنته مع هذا الوزير وقياداته وبعض القيادات المشبوهة وهناك مواجهة اخرى قادمة وذلك لتعرضه لكل حالة علاج بالخارج مستحقة.

● جمال العمر: كل يوم نبين الخلل على مستوى مجلس الوزراء، الحكومة تبي حل المشكلة لكن على حساب الحلقة الضعيفة، بسبب اتخاذ قرار حالة التقشف في الدولة.

ما ذنب المريض إذا كان مستحقا نحن نعاقب المستحق لحساب غير المستحق.

الكلفة الحقيقية والسبب الرئيسي هي الحكومة لأنها عطلت المستشفيات الحكومية، ومن السبب في سوء الإدارة؟ هي الحكومة وعطلت مشاريع المستشفيات.

ما ذنب المرضى في الخارج لكي تعاقبهم بتخفيض المخصصات، هناك مهانة للمريض الحقيقي لأن هناك بيروقراطية وسوء إدارة.

وصراخ الأعضاء اليوم لأنه ما في شيء 100٪ صحيح هناك استثناءات لغير المستحقين.

القرارات ارتجالية وعشوائية فكيف لمعاق تجعل له مرافقا ولا مخصصات له، التوفير بإعادة صياغة القرارات وإزالة المسؤولين التعيسين الموجودين.

نحن دورنا وقف هذا القرار لحين دراسته مع اللجنة الصحية وتأتي بتقريرها وتتخذ حينها القرار المناسب، أما أن تتجه الحكومة لاتخاذ قرارات فردية لا تنعكس على المواطن فهذا مرفوض لأنه دون دراسة ولم تعرض الدراسات على اللجان المتخصصة، فعلى الحكومة ان تتحمل مسؤوليتها السياسية وسنحاسب المسؤولين.

الهرولة نحو جيب المواطن أو المريض الحكومة ستتحمل كلفتها السياسية في هذا الشأن.

● عبدالله العدواني: هذا القرار غير موفق وغير مدروس، ما يجوز مريض ان يذهب من دون مرافق، المرافق ضروري لأن هناك كبار سن ونطالب بإعادة المخصصات كما كانت. المريض الحقيقي لا يستطيع العودة. هناك مرضى مرتبطون بعقود سكن مثل مرض السرطان وغيرهم ونرفض هذا القرار.

● حمدان العازمي: هذا القرار اعتراف من الحكومة بأن هناك خللا في هذا القرار غير المدروس و7000 حالة، هذه الحكومة هي التي وصلتها لهذا العدد. أليست الحكومة هي التي فتحت لهذا العدد يوم الاستجواب؟! لو الحكومة عندها ذرة من الاحساس أو يهمها معاناة المواطن لما كانت قررت هذا القرار. دائما الحكومة تحمل شعار ان جيب المواطن لا يمس وهي أول من يمس جيب المواطن، هذا قرار وزير الصحة هلال الساير.

المطلوب ليس تخفيض المخصصات بل تخفيض المصاريف عندما تكلمنا عن التلاعب بالفواتير.

440 مليون دينار تكلفة بقاء العبيدي في منصبه أثناء الاستجواب.

هذا اللعب بالمصاريف، الخلل في الحكومة وفي الاستجواب قلنا ان الشركة هي التي تنشئ الفواتير، هذا اللعب بالفواتير.

الحكومة ثلاثة أرباع قراراتها غير مدروسة كل همها ان تذهب للمواطن.

المستحق ارسله للعلاج بالخارج وغير المستحق لا ترسله. هل هناك دراسة؟!

هل هذه حكومة تريد البلد ويتحمل النواب المسؤولية وأمامكم رئيس مجلس الوزراء باعتراف الوزير العبدالله اذا كنتم جادين فليتحملها رئيس الوزراء طرح الثقة جاء بـ 9 نواب وما كمل العشرة واليوم نرى الهجوم، عندكم رئيس الوزراء هو من يتحمل المسؤولية.

واليوم لأن الأمر مس مصلحتكم تتكلمون اذا كانت لديكم محاسبة فأرى ان تتم محاسبة رئيس الوزراء.

هناك هدر في المال العام موجود في جميع الوزارات وخاصة وزير الصحة واليوم نأتي وندغدغ الشارع وسوف تأتي الدعوم. لا تحملوا المسؤولية الشعب، ما طلعك الا عشان تدافع عنه وتتحمل المسؤولية ونحن لا نقبل هذا الأمر.

وعقب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله على النائب العازمي قائلا: «المادة 127 من الدستور حددت اختصاصات رئيس مجلس الوزراء بترؤس جلسات مجلس الوزراء والإشراف على الوزارات وإذا أردت توجيه استجواب لرئيس مجلس الوزراء فيجب ان يكون في حدود اختصاص رئيس الوزراء أما بخصوص القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء فالمسؤول عن تطبيقها الوزراء المعنيون، وفي القضايا العامة يتحمل المسؤولية السياسية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وأنا اخ حمدان أتشوق اشتياقا كبيرا لأن أتواجه معك على منصة الاستجواب لتفنيد اي استجواب تحب ان توجهه بخصوص قرارات مجلس الوزراء.

● حمدان العازمي: انا شخصيا طرحت فيه الثقة خلال استجوابه وما يمدح السوق الا من ربح فيه يحق له. أستجوبك انت واللي أكبر منك طالما الدستور كفل لي الحق. هذا قرار مجلس الوزراء ويتحمله رئيس الوزراء.

● الشيخ محمد العبدالله: يعز علي أن عضوا محترما يحمل شهادة في القانون لا يميز بين قرار المحكمة الدستورية وخلاف ذلك.

اما عما وجهه لي من اتهامات مبطنة فأتمنى أن تتشجع وتتكلم بالأسماء واتكلم عن الأرقام التي تختص بك تحديدا

مطيع يشيد بقرار «التعاون» اعتبار حزب الله منظمة إرهابية

أشاد النائب د.احمد مطيع العازمي بقرار دول مجلس التعاون الخليجي اعتبار حزب الله اللبناني منظمة ارهابية بجميع قادتها وفصائلها والتنظيمات التابعة لها، كما ذكر ذلك الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني في بيان.

وأكد النائب ان هذه الخطوة وإن جاءت متأخرة فإنها خطوة صحيحة موفقة فهذا الحزب الإرهابي الذي أسسته إيران في لبنان جر الويلات لأهلنا في لبنان وسورية والعراق وتسبب في إجرامه وفساده وطغيانه بإزهاق ارواح آلاف الأبرياء من اهل الإسلام.

وأضاف النائب ان هذا الحزب لم يكتف بجرائمه في حق الإسلام والمسلمين إنما تآمر على دولنا وهدد امنها بزرعه الشبكات التجسسية اضافة الى قيامه بالعمليات التخريبية فيها وهذا الحزب مازال مستمرا في غيه وبطشه وعدوانه وكلنا نرى كيف انه يدعم وبكل قوة المؤامرات الايرانية في البحرين واليمن والعراق وكلنا سمعنا خطابات قادته ضد دولنا الخليجية والعربية والاسلامية.

وختم النائب تصريحه بأنه يتمنى ان يشمل هذا القرار كل الجماعات الارهابية ذات الهوى الايراني والتي مازالت تبطش وتقتل أهلنا في العراق وسورية ولبنان وغيرها ككتائب أبي الفضل العباس وميليشيات الحشد الشعبي وفيلق بدر وجيش المهدي وغيرها من جماعات ما وجدت إلا لممارسة القتل والتخريب والدمار.

حمدان العازمي: محاسبة رئيس الوزراء لأنه المسؤول عن هذا القرار

المعيوف: المشكلة تكمن في المكاتب الصحية في الخارج وتعاملها مع المرضى

عبدالصمد: أقترح وقف هذا القرار لحين دراسة اللجنة الصحية توصيات ودراسات ديوان المحاسبة

الحريص: قرار خفض المخصصات مجحف ولائحته غير منطقية

الصالح: التعليم والصحة والتوظيف والسكن خدمات لا ينبغي المساس بها

جمال العمر

حديث بين عيسى الكندري وم.محمد الهدية

فيصل الشايع

عبدالله المعيوف متحدثا ويبدو د.عبدالله الطريجي وسلطان اللغيصم وأنس الصالح ود.عودة الرويعي وسيف العازمي

محمد طنا

د.عودة الرويعي وياسر أبل وأحمد لاري ود.خليل أبل

في وزارة الصحة.

● حمدان العازمي: هناك من يسافر بدون لجنة! نعم لدي أرقام في وزارة الصحة وكويتيون مستحقون سفرناهم للعلاج نعم.

● عبدالله المعيوف: هذا الموضوع ينبغي ان يناقش بعقلانية، وبروح ودية. يعاني المواطن الكويتي عندما ترتفع عنه المصاريف وأسعار الدواء وبعض المكاتب مثل مكتب ألمانيا ومن يديره الذي يعامل الكويتيين كأنهم موظفون عنده وسكرتيرته مغربية وهي التي تعطي المواعيد وتقابلهم ولا يتعامل المدير مع المرضى بشكل مباشر.

ومن يذهب كمرافق مع مريض تخصم عليه البدلات اذا كان موظفا ويخصم من معاشه. المرافق اذا كان بنتا فمن يرافقها؟! هل أمها بدون محرم او ابوها وهي بنت.

الحكومة عندما اتخذت هذا القرار لم تجتمع مع اللجنة الصحية البرلمانية لتأخذ رأيها. المشكلة ليست في المخصصات. التوفير الحقيقي في إرسال من يستحق للعلاج. واذا كان مستحقا نعطيه 200 والمرافق الأول 100 والثاني 50 دينارا.

كثيرون من يذهبون للعلاج السياحي او العلاج الانتخابي فبذلك نظلم المرضى الحقيقيين.

عندما كانت الدوائر 25 دائرة كان مدير العلاج في الخارج في هذه الفترة فلسطينيا من اصل لبناني وكان يجيب قرارات العلاج بالخارج مطبوعة جاهزة الى ديوانية احد نواب كيفان والنائب يضع الاسم والدولة.

الحل هو ان نقنن العلاج بالخارج لمن يستحق، وحتى المخصصات فالمريض يعاني حتى يتسلمها.

فلماذا لا نحذو حذو الإمارات بشراء مستشفيات في لندن وألمانيا أو فرنسا وأميركا، نحن بذلك نوفر في فاتورة العلاج بالخارج وأدرب دكاترتي وممرضيني في مثل هذه المستشفيات.

يجب ألا يظلم المواطن. الحكومة لم تدرس الموضوع بشكل كامل فنرفض اللائحة وتخفيض المخصصات على المرافق. ومن يقول ان 5000 باوند تكفي. هذا قرار غير منصف ويحتاج وقفة من أعضاء مجلس الأمة وليس من العيب ان تتراجع الدولة عن قرارها.

● محمد طنا: مدير المكتب الصحي بألمانيا رجل كفاءة ومدد له صاحب السمو الأمير.

● عدنان عبدالصمد: بسبب انخفاض أسعار النفط هناك مطالبات بترشيد الانفاق في الميزانية وهناك مواطن هدر في الميزانية الكل يقر بها والمسؤولون يطالبون بالترشيد لكن بشرط ألا يمس المسؤول نفسه.

هناك مواطن هدر حقيقية يمكن التوفير فيها ولكن بحاجة الى جلسة كاملة لذلك.

ترشيد العلاج بالخارج مطلوب ولكن ليس على حساب المستحقين فهناك غير مستحقين كالعلاج السياحي بدليل ان كل النواب يأتون لهم الناس للتمديد في الصيف.

والمشكلة في ذهاب غير المستحقين على حساب المستحقين ولا يجدون من يساعدهم.

المطلوب دراسة موضوعية للعلاج بالخارج لكي يسافر المستحق.

الحكومة ليست موضوعة في اتخاذ القرار بدليل تغير القرار بين يوم وليلة وهناك تخبط حقيقي هناك دراسة 185 صفحة عن العلاج بالخارج ودراسة أخرى 300 صفحة عن العلاج بالخارج وهي دراسات مهمة وفيها ارقام مهولة.

في سنة 2012/2011 اجمالي

البقية ص44